

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وأعضويّة القضاة السادة

محمد المحاذين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميزة : - جمعية الثقافة الإسلامية مالكة مدارس الكلية العلمية الإسلامية.
وكلاوتها المحامون الدكتور غاندي القواسمة وأحمد المصري
وشيرين الدجاني.

المميز ضدها : شركة عمون للمقاولات / وكيلها المحامي عمر طلافة.

بتاريخ ٢٠١٦/٤/٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الطلب رقم (٢٠١٥/٥٨) بتاريخ ٢٠١٦/٣/٩ و موضوعه (إبطال القرار اللاحق لقرار التحكيم الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤ والمتضمن رد الطلب المقدم من المستدعاة موضوعاً وناء بتنفيذ قرار المحكمين حسب الأصول وتضمين المستدعاة الرسوم والمصاريف و مبلغ (١٠٠) دينار أتعاب محاماً .

وتتألخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأ محاكمه الاستئناف فيما توصلت إليه مستندة إلى ما جاء في متن قرارها ((...وحيث إن القرار قد تضمن أن المستدعاة قامت بالمطالبة بالفائدة القانونية بمراجعتها)) مخالفة بذلك الواقع إذ بالرجوع إلى القرار اللاحق الصادر عن هيئة التحكيم فقد خلا من أي ذكر إلى أن المحكمة قد طالبت بالفائدة في مراجعتها.

٢- أخطاء محكمة الاستئناف فيما توصلت إليه واعتبار أن هيئة التحكيم قد أشارت في قرارها إلى أن المحكمة قد طلبت في مرافعتها بالفائدة وبصورة مخالفة للواقع إذ إن القرار لم يشر إلى أن المحكمة قد طلبت بالفائدة بموافقتها .

٣- أخطاء محكمة الاستئناف إذ يتوجب عليها التتحقق فيما إذا كان ما توصلت إليه هيئة التحكيم في قرارها غير مخالف للقانون والنظام العام لا أن تأخذ ما توصلت إليه هيئة التحكيم بحكم المسلمات وكان يتوجب عليها البحث فيما إذا كانت المميز ضدها قد طالبت فعلياً بالفائدة في دعواها أو مراجعتها النهائية .

٤- أخطاء محكمة الاستئناف فيما توصلت إليه وبصورة مخالفة لأحكام المادة (٤٧/أ) من قانون التحكيم إذ إن الطلب الذي قدمته الجهة المميز ضدها إلى هيئة التحكيم قد خالف الشروط الشكلية التي يجب توافرها في هذه المادة لتقديم مثل هذه الطلبات .

٥- أخطاء محكمة الاستئناف فيما توصلت إليها على الرغم من عدم قيامها بالمطالبة بالفائدة القانونية أثناء الدعوى سواء في لائحة دعواها أو بالمراجعة النهائية مما ينتفي معه الشرط الأول للمادة (٤٧/أ) من قانون التحكيم .

٦- أخطاء محكمة الاستئناف فيما توصلت إليه على الرغم من عدم تحقق شرط أن تكون هيئة التحكيم قد غفلت عن الحكم في طلبات قدمت أمامها أثناء إجراءات التحكيم حتى يقبل طلب الإغفال سندًا لنص المادة (٤٧/أ) من قانون التحكيم .

٧- أخطاء محكمة الاستئناف فيما توصلت إليه على الرغم من أن القرار التحكمي الإضافي الصادر عن هيئة التحكيم لاحقاً لصدور القرار النهائي المتضمن الحكم بالفائدة القانونية جاء باطلًا وذلك وفقاً لأحكام المادتين (٤٩/أ و ٦/أ) من قانون التحكيم .

لهذه الأسباب طلب وكلاء المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١ قدم وكلاء المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها

قبولها شكلاً ورد التمييز .

الـ رـار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تتحصل أنه وبتاريخ ٢٠١٥/٢/٣ تقدمت المستدعية جمعية الثقافة الإسلامية مالكة مدارس الكلية العلمية الإسلامية بوساطة وكيلها المحامي غاندي القواسمة بطلب لدى محكمة استئناف عمان سجل تحت الرقم (٢٠١٥/٥٨) بمواجهة المستدعى ضدها شركة عمون للمقاولات موضوعه إبطال القرار اللاحق لقرار التحكيم الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤ بالنزاع المتكون بين المستدعى ضدها والمستدعية والصادر عن هيئة التحكيم بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨ والمبلغ للمستدعية بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ والمتضمن الحكم بالفائدة القانونية عن المبلغ المحکوم به وبالبالغ (٣٤٥١٨٧) ديناراً من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

وعلى سند من القول إن هذا القرار مخالف للقانون لما يلي:-

١- إن القرار التحکيمي الإضافي الصادر عن هيئة التحكيم لاحقاً لصدور القرار النهائي والمتضمن الحكم بالفائدة القانونية موضوع هذا الطلب باطلأً لمخالفته لأحكام المادة (٤٧/١) من قانون التحكيم لعدم تحقق الشرطين التي حدّدتهما المادة المذكورة في هذا القرار وهما :

الشرط الأول :- أن تكون الطلبات من مقدم الطلب قد طالب بها خلال الإجراءات .

الشرط الثاني :- أن يكون حكم التحكيم قد أغفل الحكم بهذه الطلبات .

٢- إن القرار التحکيمي الإضافي الصادر عن هيئة التحكيم لاحقاً لصدور القرار النهائي والمتضمن الحكم بالفائدة القانونية موضوع هذا الطلب جاء باطلأً وفقاً لأحكام المادتين (٤٩/٦ و ٤٩/ب) من قانون التحكيم حيث إن الحكم للجهة المستدعى ضدها بالفائدة القانونية يتضمن الحكم مسائل وطلبات لم تتضمنها لائحة الدعوى أو المراجعة النهائية أو الأقوال الأخيرة الصادرة عن الجهة المستدعى ضدها .

٣- إن القرار التحکيمي الإضافي الصادر عن هيئة التحكيم لاحقاً لصدور القرار النهائي والمتضمن الحكم بالفائدة القانونية موضوع هذا الطلب جاء باطلأً حيث لم تبين هيئة التحكيم الأساس القانوني الذي استندت إليه في حكمها .

نظرت محكمة الاستئناف الطلب وأصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٣/٩ قرارها القاضي برد الطلب موضوعاً والأمر بتنفيذه وتضمين المستدعاة الرسمية والمصاريف ومبلاع (١٠٠) دينار أتعاب محاماً .

لم ترتضِ المستدعاة بهذا القرار وطعنت فيه تمييزاً للأسباب التي أوردتتها في لائحة تمييزها المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٧ وتبلغها وكيل المميز ضدها بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٣ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١ .

ورداً على أسباب التمييز نجد إن المادة (٤٧) من قانون التحكيم قد نصت في الفقرة (أ) منها على ما يلي :-

(يجوز لكل من طرف في التحكيم ولو بعد انتهاء موعد التحكيم أن يطلب من هيئة التحكيم خلال الثلاثين يوماً التالية لتسليمها حكم التحكيم إصدار حكم تحكيم إضافي في طلبات قدمت خلال الإجراءات وأغفلها حكم التحكيم ويجب تبليغ هذا الطلب إلى الطرف الآخر قبل تقديمها)

كما أن المادة (٤٩/أ) من القانون ذاته تنص على :-

(أ: لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في أي من الحالات التالية:-

..... ١ ٢ ٣ ٤ ٥

٦- إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم أو تجاوز حدود هذا الاتفاق.....).

ومن تدقيق قرار لاحق لقرار التحكيم نجد إنه قد صدر تدقيقاً ولم يرد في القرار المذكور ما يشير إلى أنه قد تم تبليغ الطلب المقدم من المميز ضدها (شركة عمون للمقاولات) إلى الجهة المميزة (جمعية الثقافة الإسلامية) كما نصت المادة (٤٧/أ) من قانون التحكيم.

ومن جهة أخرى نجد إن محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها في الرد على ما جاء بلائحة الاستئناف من حيث تطبيق أحكام المادة (٤٧/أ) فيما إذا كانت الجهة المميزة ضدها قد طالبت الحكم لها بالفائدة في لائحة طلبها أو بالمرافعة والأقوال الأخيرة والإشارة في قرارها إلى ذلك وفق ما نصت عليه المادة (٤٧/أ) والمادة (٤٩) من هذا القانون فعليه يكون قرارها مشوباً بقصور في التعليل والتسبيب وما جاء بهذه الأسباب يرد عليه مما يستوجب نقضه .

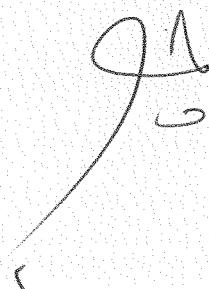
ما بعد

-٥-

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق
إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٨/٣٠

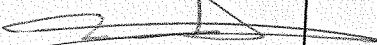
برئاسة القاضي نائب الرئيس





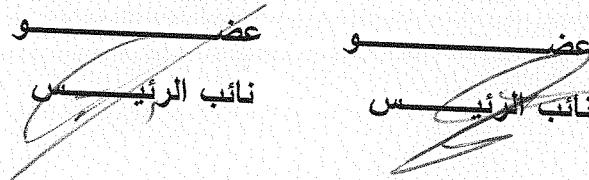
عضو و

نائب الرئيس



عضو و

نائب الرئيس



عضو و

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقيق/أ.ك

أ.ك H16-1848